

٤١٦ - وترتبط المشاركة ارتباطاً وثيقاً بحرية التعبير، بما في ذلك حق الحصول على المعلومات، وحق الانتساب إلى الجمعيات. ومن أهم التطورات التي شهدتها العقد في مجال تعزيز مشاركة الأطفال، نمو وانتشار التكنولوجيات الجديدة وأبرزها استعمال الشبكة الدولية (الإنترنت). وثمة تطور رئيسي آخر يتمثل في الجهود المبذولة في كافة أنحاء العالم لتحقيق وعي الأطفال من مختلف الأعمار بحقوقهم والفرص المتاحة لهم، وهو جهد تمت الدعوة إليه في إعلان مؤتمر القمة العالمي وفي اتفاقية حقوق الطفل. وقامت الحكومات والمنظمات غير الحكومية والأمم المتحدة والوكالات الإقليمية، بأنشطة عديدة ذات طبيعة مبتكرة في هذا المجال.

الإجراءات ذات الأولوية في المستقبل

٤١٧ - تشمل الإجراءات ذات الأولوية من أجل الاضطلاع بها في المستقبل ما يلي:

- كفالة تسجيل جميع الأطفال عند ولادتهم، واتخاذ التدابير الضرورية الأخرى لحماية الحق في الهوية لجميع الأطفال؛
- زيادة تطوير الاستراتيجيات والآليات لكفالة مشاركة الأطفال في القرارات التي تؤثر على حياتهم داخل الأسرة، وفي المدرسة أو المجتمع المحلي، وكفالة الاستماع إلى آرائهم في الإجراءات القانونية والإدارية التي تخصهم؛
- الترويج للوعي بحقوق الأطفال لدى الأطفال ولدى الكبار، ومن أجل إحداث تغييرات في الاتجاهات والقيم التي تُقوض الاعتراف الفعال بحقوق الأطفال، واحترامها، لا سيما فيما يتعلق بمنع جميع أشكال العنف ضد الأطفال.

خامسا - دور الأسرة

٤١٨ - حسبما ورد في أحد التقارير الوطنية، فإنه من المهم أن يجري تصور مسؤوليات جديدة للأسر والمجتمعات المحلية، لأن احترام حقوق المرأة والطفل يولد هناك وكما جاء في خطة عمل مؤتمر القمة العالمي، فإنه، لأجل تحقيق نمو كامل ومتوائم لشخصية الطفل، ينبغي أن ينشأ الأطفال في بيئة أسرية تسودها السعادة والحب والتفاهم. ومن ثم، فإن جميع مؤسسات المجتمع ينبغي أن تحترم وتدعم جهود الآباء والأمهات وغيرهم من مقدمي الرعاية المبذولة من أجل تربية الأطفال والعناية بهم في بيئة أسرية. وتشمل اتفاقية حقوق الطفل أحكاماً مشاهمة.

٤١٩ - ويتباين نوع الدعم المقدم للأسر بشكل كبير. ويقدم كثير من البلدان، بما فيها حتى البلدان التي تعاني مصاعب اقتصادية، بعض المساعدة المالية على الأقل لأشد الأسر احتياجاً. وتعتبر الرعاية النهارية شكلاً مهماً من أشكال الدعم، لا سيما للأسر التي يعمل فيها الوالدان أو أحدهما. وفي بلدان عديدة، تكفل شبكات السلامة حق الأطفال في الخدمات الطبية والتعليم والتغذية الكافية، عندما لا تتجاوز تكاليفها قدرة الأسرة على الدفع. ويتلقى الآباء والأمهات المساعدة، من خلال البرامج المخصصة لتثقيفهم وإرشادهم، من أجل توفير بيئة مأمونة وتربوية لأطفالهم، ومواجهة التحديات المتعلقة بتنشئة الأطفال في عالم سريع التغير. وثمة وضع حرج تشهده البلدان التي أدى فيها الفقر والبطالة الناجمان عن برامج التكيف الهيكلي إلى زيادة كبيرة في المطالبة بالاستحقاقات، في الوقت نفسه الذي تسببت فيه الآثار في الميزانية العامة الناجمة عن عمليات التكيف الهيكلي في الحد من قدرة الحكومات على توفير شبكات فعالة للسلامة. ويتعرض الأطفال أيضاً لمخاطر أكبر في البلدان التي تمثل فيها الآليات غير الرسمية القائمة على جهود المجتمعات المحلية والكيانات غير الحكومية المصادر الوحيدة المتاحة للدعم، في غياب البرامج العامة الفعالة.

٤٢٠ - ولا ينحصر تأثير الظروف الاقتصادية السيئة في تقويض قدرة الأبوين على توفير ظروف معيشية لأطفالهم تساعد على نموهم الصحي، بل إنها تمثل أيضاً عوامل ضغط على استقرار الأسرة نفسها. ونتيجة للمصاعب الاقتصادية، وفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)، والصراعات المسلحة، والطلاق والتخلي عن الأسرة، تشير بلدان عديدة إلى زيادة عدد الأطفال الذين يعيشون مع أحد الأبوين، أو في ترتيبات غير مستقرة. وتتأثر مثل هذه الأسر بشكل غير متناسب بالفقر، بسبب التمييز ضد المرأة في التوظيف، والأجور، والحقوق الاقتصادية الأخرى. وفي بلدان كثيرة يتناقص دور الأسرة الممتدة، وقدرتها على دعم تربية الأطفال. وازدادت هذه الظاهرة تفاقماً بسبب تفشي الإيدز، لا سيما في أفريقيا، حيث تذكر عدة بلدان أن عدد الأطفال الذين تيتّموا بسبب الإيدز يتجاوز قدرة المجتمع على تقديم أي شكل من أشكال الرعاية البديلة، وأن أعداداً متزايدة من الأطفال يتركون ببساطة لمجاهة الحياة بمفردهم.

٤٢١ - وتدنت معدلات خصوبة الإناث خلال العقد في كل منطقة من مناطق العالم. ويعتبر هذا التطور إيجابياً، ليس فقط بسبب الفوائد المترتبة على المابعدة بين الولادات بالنسبة لصحة الطفل والأم، ولكن أيضاً لما لحجم الأسرة الأصغر من فائدة في تعزيز قدرة الأبوين على توفير الظروف التي تساعد على النمو الصحي لأطفالهم. وهناك تطور إيجابي آخر، أشارت إليه دول عديدة، يتمثل في تدني خصوبة الفتيات اللاتي تتراوح أعمارهن بين ١٥ إلى ١٩ عاماً، ليس فقط بسبب آثار ذلك على صحة الأم والطفل، ولكن أيضاً لما يترتب

على ذلك من نتائج إيجابية في مجالات التعليم، والتنمية، والمساواة، وغير ذلك من الحقوق الأساسية للمراهقات.

٤٢٢ - ووفقاً لبيانات منظمة الصحة العالمية، يقع ٤٠ مليون طفل دون سن الخامسة عشرة ضحايا لإساءة المعاملة أو الإهمال داخل الأسرة، بشكل تصل خطورته إلى ضرورة التدخل الطبي. وأفضت أنشطة التعبئة الاجتماعية المتركزة حول المسائل المتعلقة بحقوق الطفل خلال العقد إلى الاعتراف بقدر يفوق كثيراً ما كان قائماً من ذي قبل بضخامة حجم هذه المشكلة وخطورتها، واتخذت مبادرات جديدة في بلدان عديدة لمعالجة ضروب إساءة المعاملة البدنية والجنسية. وتهدف بعض هذه التدابير إلى حماية الأطفال، في حين يهدف بعضها الآخر إلى حماية النساء والفتيات. وثمة علاقة ترابط بين العنف ضد النساء والأطفال، إذ أن ممارسة العنف ضد الأمهات تترتب عليه آثار نفسية خطيرة على الأطفال داخل الأسرة المعيشية، ويساهم في تفتيت الأسر ويعمل على استدامة دائرة العنف. لكن الفتيات لسن وحدهن ضحايا العنف، بل يتعرض له الأولاد أيضاً على نطاق واسع. وكما تبين التقارير الوطنية لنهاية العقد، اتخذت تدابير مهمة للتغلب على هذا الوضع تتمثل في برامج لتوعية الأطفال، وتوفير أرقام هواتف للاتصال في الحالات الطارئة، وإتاحة أماكن لإيواء الأطفال الفارين بسبب إساءة المعاملة؛ والقيام بالإصلاحات القانونية التي تدين هذه الممارسات وتشدد الأحكام الصادرة بشأنها؛ وإلزام الجهات المهنية بالإبلاغ عن حالات إساءة المعاملة؛ ووضع قيود على توظيف المخالفين الذين سبقت إدانتهم؛ واتخاذ إجراءات جديدة تهدف إلى حماية الأطفال الضحايا من عبء الإدلاء بشهادتهم مباشرة في التحقيقات الجنائية والمحاكمات؛ وزيادة الوعي لدى أفراد الشرطة وموظفي الادعاء العام. وتحتوي جميع البرامج الشاملة على عنصر جرى تصميمه من أجل تقديم المساعدة النفسية إلى الضحايا، وتوفير العون الطبي، متى كان ذلك ضرورياً. وتتعاون حكومات عديدة تعاوناً وثيقاً مع المنظمات غير الحكومية في هذا المجال.

٤٢٣ - ومن حق الأطفال المحرومين من البيئة الأسرية التمتع بالحماية الخاصة، والمساعدة، والعناية البديلة. وينبغي تحاشي الإيواء في المؤسسات، واستخدامه فقط باعتباره آخر ما يمكن أن يلجأ إليه من تدابير. وفي الماضي، كان عدد كبير من الأطفال يودع في المؤسسات دونما ضرورة بسبب الفقر، لشعور الأيوين بأن الإيواء المؤسسي هو الطريقة الوحيدة لضمان حصول أطفالهم على الغذاء، والكساء، والمأوى، أو بسبب إعاقات يشعرون الأبوان بأهمها غير قادرين على التعامل معها، أو لأسباب تعود إلى الوصم بالعار الاجتماعي. وتؤكد هذه العوامل أهمية أن يجري منح الأسر التي تعيش في ظل ظروف صعبة الدعم الذي تحتاجه لتحمل مسؤولياتها، والتأكد من أن هذا الحل يحترم حق الطفل في العيش في كنف بيئة

أسرية، وأنه أيضا حل فعال من حيث التكلفة. وكما جاء في خطة عمل مؤتمر القمة العالمي، فإنه ينبغي إسداء المساعدة إلى الأسر الممتدة، والأقارب، ومؤسسات المجتمع المحلي، لتمكينها من تلبية الاحتياجات الخاصة للأطفال الذين تيتّموا أو شردوا أو هُجروا. وينبغي بذل الجهود لكفالة عدم معاملة أي طفل باعتباره منبوذاً من المجتمع.

٤٢٤ - وقد حدث خلال العقد تحول رئيسي نحو الاعتراف بمبدأ الملجأ الأخير. ففي بعض الحالات، نُقحت التشريعات بما يضمن دمج هذا المبدأ؛ وتم، في حالات أخرى، التشديد على إعادة هيكلة نظم حماية الطفل من أجل زيادة المتاح من البدائل غير المؤسسية وتوسيع نطاق تغطيتها، مثل نظم الوصاية، والأشكال المختلفة لكفالة الطفل. وبصفة متزايدة، تتبنى البلدان أيضا سياسات تقوم على افتراض مؤداه أن فصل الطفل عن الأسرة، عندما يقتضي الأمر، يجب أن يكون مؤقتا وأن تواكبه جهود تهدف إلى معالجة الأسباب الكامنة وراءه، والعمل على إعادة الطفل إلى بيئته الأسرية. وحيثما تسود أشكال غير رسمية أو تقليدية من أشكال الكفالة أو التبني، أو تقوم الهيئات الخاصة بدور كبير في توفير الرعاية البديلة، يتم بذل الجهود من أجل توفير التوعية، وإتاحة التدريب في مجال حقوق الطفل، ووضع معايير السلوك ذات الصلة، وزيادة درجات الإشراف.

٤٢٥ - غير أن المسألة في بعض أنحاء العالم، لا تكمن في فرط الاعتماد على الإيواء المؤسسي. لكنها تتمثل في الاعتماد الزائد على الأشكال غير الرسمية أو التقليدية للتبني والكفالة أو على المؤسسات الخاصة لرعاية الأطفال، أو شبكات التبني الدولية، التي كثيرا ما تعمل في فراغ قانوني، مع درجة إشراف ضئيلة أو عدم إشراف على الإطلاق، ويقع هذا غالبا نتيجة لضعف القطاع العام. وتنامى أيضا خلال العقد الإدراك بأنه في الوقت الذي يمكن فيه لآليات وهيئات من هذا النوع أن تقدم إسهاما مهما في مجال توفير الرعاية البديلة، فإن على السلطات المختصة أن تتخذ خطوات تكفل عمل هذه الآليات والهيئات بأساليب هتندي فيها بما يحقق أفضل صوالح الطفل، وتتوافق مع كامل نطاق حقوقه الواجبة.

الإجراءات ذات الأولوية في المستقبل

٤٢٦ - تشمل الإجراءات ذات الأولوية من أجل الاضطلاع بها في المستقبل ما يلي:

- تعزيز البرامج الهادفة إلى دعم الأسر في مسؤوليات تربية الأطفال، بما في ذلك تثقيف الأبوين وإرشادهما؛

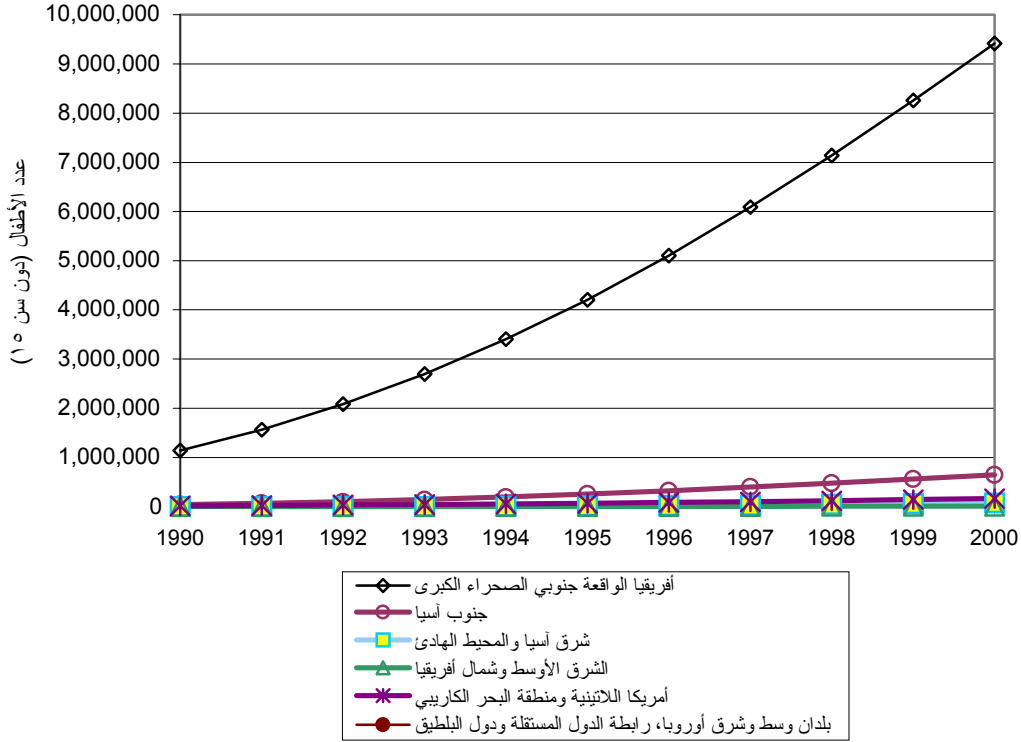
- كفالة وضع برامج وطنية شاملة لمنع حالات إهمال الأطفال، وإيذائهم بدنيا وجنسيا، واكتشاف هذه الحالات وعلاجها؛
- كفالة تمتع جميع الأطفال المحرومين من البيئة الأسرية بالأشكال المناسبة من العناية البديلة التي تكفل الحماية الكاملة لحقوقهم، بما في ذلك زيادة إتاحة الحلول غير المؤسسية، وتدريب مقدمي الرعاية، وتعزيز آليات الإشراف.

الإطار ١٥

محنة أيتام الإيدز

يفعل الخراب الذي يتسبب فيه فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) فعله ببطء وقسوة على نطاق العالم ويقوض الفرص أمام ملايين الأطفال في العيش والنمو والتطور في بيئاتهم الأسرية محوطين بالرعاية والدعم. فقد تحول زهاء ٢,٣ مليون طفل تحت سن ١٥ عاما إلى يتامى، في سنة ٢٠٠٠، بسبب الوفيات المتعلقة بالإيدز التي بلغ معدلها: وفاة واحدة كل ١٤ ثانية. ويوجد على الأقل ١٠,٤ مليون طفل حاليا ممن تقل أعمارهم عن الخامسة عشرة فقدوا أمهاتهم أو أبويهم بسبب الإيدز. وحتى إذا لم تقع إصابات جديدة بعد سنة ٢٠٠١، فإن نسبة الأطفال اليتامى ستبقى مرتفعة بشكل غير متكافئ حتى سنة ٢٠٣٠ على الأقل. وفي هذا المجال، يتميز الوضع في بلدان أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى بجدته على وجه خاص.

عدد الأطفال دون سنة الخامسة عشرة الذين فقدوا أمهاتهم أو أبويهم بسبب الإيدز،
١٩٩٠-٢٠٠٠



المصدر: برنامج الأمم المتحدة المشترك الذي ترعاه عدة جهات والمعني بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) و/اليونيسيف.

وتضع الزيادة السريعة في عدد الأيتام مزيداً من الضغوط على شبكات السلامة المثقلة أصلاً بأعبائها على مستوى المجتمع المحلي ومستوى الأسرة. وتوهن آثار الإيدز أيضاً قدرات الحكومات على توفير المساعدة، وتقديم الخدمات، والوفاء بجميع حقوق الأطفال. وتبين دراسات أجريت في بلدان في شرق أفريقيا والجنوب الأفريقي أن الطفل اليتيم عرضة بشكل أكبر لسوء التغذية والمرض و/أو الانقطاع عن المدرسة، مما عليه الحال بالنسبة للأطفال الآخرين. ويتعرض الأيتام دون سن الخامسة لخطر الإهمال بوجه خاص. وقد يعانون من سوء التغذية بسبب عدم توافر الرضاعة الطبيعية ومحدودية المتاح من الأغذية البديلة، ومن المرض بسبب عدم توافر الوقت الكافي لدى مقدمي الرعاية، أو عدم معرفتهم بأساليب الرعاية السليمة.

وتزيد وفاة أحد الأبوين فرص تعرض الطفل لإساءة المعاملة والاستغلال. والمرجح أن يتعرض الأيتام بشكل أكبر للإيذاء الجنسي مما عليه الحال بالنسبة للأطفال الآخرين، أو يتعرضون للضغوط لكي يتزوجوا في سن أصغر أو أن يجبروا على الذهاب إلى العمل لتخفيف الأعباء المالية الواقعة على الوصي. وغالبا ما يحرم الأيتام والأرامل من حقوقهم داخل نطاق الأسرة الممتدة، ويفقدون نصيبهم من الإرث، ومن المستحقات القانونية الأخرى عقب وفاة الزوج أو الأب. كما أن الأيتام، وغيرهم من الأطفال المتأثرين بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، هم على الأرجح الأكثر عرضة للعمل في ظروف استغلالية، والتعرض لخطر العنف، وإساءة المعاملة، أو مخالفة القانون. وفي حالات كثيرة يجبر الأيتام على تشكيل "أسرة معيشية يرأسها طفل"، يضطلعون فيها بأدوار ومسؤوليات الكبار في سن مبكرة. ويتدبر آخرون عيشهم في الشوارع. ومثل هؤلاء الأطفال، لا سيما الفتيات، يتعرضون بوجه خاص للاستغلال الجنسي والإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية.

وتشكل الأسر والمجتمعات المحلية شبكات السلامة الاجتماعية الأولية للأيتام وللأطفال غير الحصريين، وهناك أمثلة لا حصر لها في جميع أنحاء العالم تبين الكيفية التي تعبئ بها المجتمعات المحلية قواها. غير أن حجم أزمة الأيتام هو في حد ذاته عصي على السيطرة، وتقوم الحكومات والمنظمات غير الحكومية، والمجتمع المدني، والمنظمات الدينية والوكالات الدولية، والمانحون، بتلمس السبل لإيجاد وسيلة لتصعيد العمل في هذا المجال. وقد انبثقت عن العملية العالمية للتشاور والمناقشة التي أثارها مؤتمر ديربان المعني بمتلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) مجموعة من المبادئ الإرشادية لهذه الجهود أبرزت الحاجة إلى: تعزيز آليات الرعاية والمواكبة لدى الأسر والمجتمعات المحلية؛ وتقوية الروابط بين أنشطة الوقاية من الإيدز ونظم الرعاية والخدمات المنزلية، وتقديم الدعم للأيتام وضعاف الأطفال؛ وإدخال أيتام الإيدز في النطاق الأوسع للأطفال غير الحصريين المستهدفين بالمساعدة، مع إيلاء الاهتمام للمسائل الجنسانية؛ وإشراك الأطفال والمراهقين كجزء من الحل؛ وتعزيز دور المدارس؛ والمكافحة النشطة لممارسات الوصم بالعار والتمييز.

سادسا - إجراءات المتابعة والرصد

٤٢٧ - حددت خطة عمل مؤتمر القمة العالمي مجموعة من تدابير المتابعة والرصد على الصعيدين الوطني والدولي، واعتبرت هذه التدابير حاسمة الأهمية إذا ما أريد إنجاز الالتزامات بالأهداف والإجراءات المحددة. ومن هذه التدابير: وضع خطط عمل وطنية ودون وطنية؛